الآثار المتوقعة لتحرير خدمات السياحة على الاقتصاد الجزائري- دراسة استشرافية-

The expected effects of the liberalization of tourism services on the Algerian economy - A prospective study -

نجيب شربال[1]، طلال زغبة[2]

nadjib.cherbal@univ-msila.dz ،University of M'sila [1]

talal.zeghba@univ-msila.dz ،University of M'sila [2]

تاريخ الاستلام: 30 /2019/04 تاريخ القبول: 29 /2019/05 تاريخ النشر: 14 /2019/06

ملخص:

تلعب تجارة خدمات السياحة دورا لا يقل أهمية عن تجارة السلع، حيث يُتوقع من تحرير هذا القطاع تحقيق عدة مكاسب منها جلب الاستثمارات وتوفير فرص العمل، حيث تهدفهذه الدراسة الى البحث في الاثار المتوقعة من تحرير تجارة الخدمات السياحية وذلك بعد انظمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية، وإمكانية ان يكون محركاء للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها ان الجزائر تمتلك كل المقومات المالية والبشرية التي تؤهلها للارتقاء بهذا القطاع الخدمي، وبما أن الجزائر لا تزال في عملية التفاوض فانه يتعين عليها التعامل بحذر مع تحرير الخدمات السياحية، وذلك بسبب ضعف هذا القطاع قياسا لما تتميز به الدول المتقدمة.

كلمات مفتاحية: تجارة الخدمات، قطاع السياحة، خدمات السياحة والسفر، توريد الخدمة.

تصنيف JEL : L83, N7, B17

Abstract:

The trade in tourism services plays a role that is no less important than the trade in commodities. The liberalization of this sector is expected to achieve several benefits, including investment and job creation. This study aims at investigating the expected effects of liberalizing the trade in tourism services, after Algeria joined the WTO, and the possibility of being an engine of economic and social development.

The most important outcome of this study is that Algeria has all the financial and human resources that qualify it to upgrade the tourism services, and since it is still in the process of negotiation with WTO, it must deal with caution with the liberation of tourist services, due to the weakness of this sector compared to what is typical of developed countries.

Keywords: Trade services, tourism sector, tourism and travel services, service supply.
Jel Classification Codes : L83, N7, B17

Résumé :

Le commerce des services touristiques joue un rôle non moins important que le commerce des produits de base. La libéralisation de ce secteur devrait générer plusieurs avantages, notamment l'investissement et la création d'emplois. Cette étude vise à étudier les effets attendus de la libéralisation du commerce des services touristiques après l'adhésion de l'Algérie à l'OMC et la possibilité de devenir un moteur du développement économique et social.

Le résultat le plus important de cette étude est que l'Algérie dispose de toutes les ressources financières et humaines lui permettant de mettre à niveau les services touristiques, et comme elle est en cours de négociation avec l'OMC, elle doit faire preuve de prudence dans la libération des services touristiques en raison de la faiblesse de ce secteur par rapport à ce qui est typique des pays développés.

Mots-clés : services commerciaux, secteur du tourisme, services de tourisme et de voyage, fourniture de services.
Codes de classification de Jel: **:** L83, N7, B17

المؤلف المرسل: طلال زغبة، الإيميل: talal.zeghba@univ-msila.dz

1. مقدمة:

لم تكن التجارة في الخدمات قبل جولة الأروجواي موضوعا للتفاوض في إطار تجاري متعدد الأطراف، وذلك على عكس الحال تماما بالنسبة للتجارة في السلع، و تعين الإنتظار حوالي أربعة عقود بعد العمل بالإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (GATT) عام 1947، كي يتخذ المجتمع الدولي الخطوة الحاسمة في إدخال التجارة في الخدمات كموضوع رئيسي في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، ومع تزايد أهمية قطاع الخدمات في العلاقات التجارية الدولية، وتنوع الخدمات المتاجر فيها بدرجة كبيرة خاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين، نتيجة للتطورات العلمية و التقدم الفني في قطاع تكنولوجيا المعلومات، ونظرا لإتجاه حكومات بعض الدول لحماية المنتج المحلي للخدمات من منافسة مشروعات الخدمية الأجنبية، وكذا الضغوطات التي مارستها الشركات الدولية الناشطة في مجال الخدمات لتحرير التجارة في الخدمات، طالبت الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل الثمانينات من القرن العشرين وقبل إنطلاق جولة الأروجواي بإخضاع التجارة في الخدمات بالإلتزمات والضوابط متعددة الأطراف وذلك من خلال توسيع نطاق تطبيق أحكام الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) ليشمل بالإضافة إلى تحرير التجارة الدولية في السلع تحرير التجارة الدولية في الخدمات، لا سيما الأحكام الخاصة بعدم التمييز في المعاملة الوطنية والشفافية، فضلا عن ربط الإلتزمات حيث يضفي هذا الربط قدر أكبر من الطمأنينة في المعاملات الخدمية و إستمرار التحرير التدريجي و المتوالي في قطاع الخدمات.

وبحكم الإرتباط الوثيق بالأسواق العالمية وتباعيتها لها في مبادلتها التجارية والخدماتية، وجدت الجزائر انه بانظمامها مستقبلا إلى منظمة التجارة العالمية، وإلتزامها بتنفيذ المبادئ والقواعد التي تنص عليها أحكام المنظمة خاصة أحكام وبنود إتفاقية التجارة في الخدمات، فمن المحتمل أن يترتب عن ذلك أوضاع إقتصادية جديدة تتأثر بها معظم القطاعات الإقتصادية في الجزائر، ولعل من أهم هذه القطاعات نجد قطاع السياحة والذي بدوره يحظى بأهمية متميزة نظرا لما له من آثار على التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وكذا بإعتباره موردا إقتصاديا وإجتماعيا لا يستهان به من خلال العوائد المعتبرة التي تعود من هذت القطاع الهام، ودوره في توظيف الكثير من الأشخاص سواء بشكل مباشر أوغير مباشر، ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي،...إلخ، ومن جانب اخر ستواجه المؤسسات السياحية و الفندقية والخدمات السياحية المختلفة منافسة قوية وغير متوازنة مع الخدمات الأجنبية التي ستتدفق إلى السوق الجزائرية، غير أن حجم تأثر هذه المؤسسات والخدمات السياحية سيختلف حسب درجة تأهيلها ومستوى كثرتها في تقديم الخدمات وإمكانياتها في الإندماج بديناميكية هذا التحرير، وكذا دور الدولة المتمثل في تعزيز الإصلاحات والتشريعات القانونية بهدف خلق مناخ ملائم لنشاطها والذي سوف يسمح لها بالإستمرار والإندماج في الأسواق العالمية.

اولا: إشكالية الدراسة:

تتمحور المشكلة المطروحة في هذه الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الاثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات على القطاع السياحي بعد انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية.؟

هذا التساؤل يقودنا إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تمتلك الجزائر كل المقومات المادية والبشرية والطبيعية للنهوض بقطاع السياحة؟؛
- ما هي الإنعكاسات المتوقعة على تجارة الخدمات السياحية في الجزائر في حالة انضمامها لمنظمة التجارة العالمية؟؛
- كيف يمكن تفعيل وترقية تجارة الخدمات السياحية لتكون محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟.

ثانيا: فرضيات الدراسة:

إستنادا إلى إشكالية الدراسة تم صياغة فرضيات تنسجم مع موضوع البحث التي سيجري إختبارها وإستخلاص النتائج والتوصيات من خلالها، من هذا ينطلق البحث من الفرضيات التالية:

- تمتلك الجزائر كل المقومات المادية والبشرية والطبيعية للنهوض والارتقاء بقطاع السياحة؛
- إن إلتزام الجزائر بتحرير الخدمات السياحية له إنعكاسات إيجابية تسمح بإستفادة المؤسسات السياحية من الإعفاءات و الإستثناءات التي تتيحها الإتفاقية؛

- إن إلتزام الجزائر بتحرير الخدمات السياحية له إنعكاسات سلبية تؤثر على نشاط و إنتاجية وبقاء المؤسسات السياحية؛
- تدخلت الدولة من خلال وضع الإستراتيجيات المناسبة يساهم في تفعيل وترقية تجارة الخدمات السياحية في الجزائر.

ثالثا: أهمية وأهداف البحث:

لقد أصبحت السياحة تحظى في الكثير من دول العالم بإهتمام كبير من قبل الحكومات والباحثين وكذا الممارسين من رجال الأعمال، كونها تمثل قطاعا إقتصاديا يعمل على ضخ العملات الصعبة وجذب الإستثمارات الأجنبية و يوفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أنها تعتبر نشاطا متميزا يهدف إلى تجديد طاقة الإنسان وتنشيطها من خلال تغير البيئة ونمط السلوك الإعتيادي، وكذا إشباع الرغبات الإقتصادية والإجتماعية و الرياضية ....إلخ.

إن السياحة تعد في مقدمة المشروعات الخدماتية التي ستتأثر بتحرير تجارة الخدمات عالميا، ذلك لأن معظم الدول الموقعة على إتفاقية تجارة الخدمات ستصبح أسواقها مفتوحة لممارسة النشاط السياحي، وفي ظل عملية التحرير سوف يكون البقاء في السوق للخدمات السياحية الأجود والوسائل التسويقية المتطورة، فضلا على المعالم الأثرية ودور الطبيعة والمناخ.

ويسعى البحث إلى بلوغ جملة من الأهداف هي:

- التعرف على أهم الإلتزمات والتعهدات المحددة لإتفاقية تحرير تجارة الخدمات السياحية؛
- التعرف على السياحة كنشاط إقتصادي في الجزائر؛
- محاولة معرفة الانعكاسات الناتجة عن تحرير تجارة الخدمات السياحية في الجزائر بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، ومعرفة الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في توفير الشروط المناسبة للنهوض بالقطاع السياحي.

رابعا: منهج الدراسة:

إنطلاقا من الهدف الرئيسي الذي يسعى البحث لبلوغه و المتمثل في معرفة و تقدير الآثار المتوقعة من إلتزام الجزائر بتحرير خدمات السياحية في حال انضمامها الى منظمة التجارة العالمية، وإختبارا للفرضية الرئيسية التي مفادها أن هذا التحرير سوف يترتب عنه آثار عديدة(سلبية و إيجابية)، فإن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر الأكثر تناسبا مع طبيعة البحث، إذ أنه يقوم على جمع البيانات المتعلقة بأحكام وإلتزامات التجارة في الخدمات من جهة، ومن جهة أخرى جمع المعلومات المرتبطة بواقع تحرير النشاط السياحي في الجزائر ومحاولة تحليلها وتفسيرها لقياس الآثار السلبية والإيجابية المتوقعة من وراء هذا التحرير، وذلك بهدف وضع إستراتيجية سياحية مناسبة على جميع المستويات.

خامسا: الدراسات السابقة:

يتميز موضوع السياحة عموما بوفرة الدراسات والبحوث إلا أنه يفتقر إلى دراسات خاصة لمستقبل تحرير الخدمات السياحية والفندقية، خصوصا وأن الجزائر تخوض مفاوضات من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

- دراسة عامر عيساني، الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة، 2009 – 2010، حيث تناولت هذه الدراسة إبراز الدور المستقبلي الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في تنويع قاعدة الإقتصاد الوطني، وزيادة القدرة الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الموازين الخارجية و الداخلية، وكذا ابراز الأهمية الإقتصادية للتنمية السياحية المستدامة في الجزائر وكيف يمكن الإستفادة من التجربة المصرية والتونسية، وقد توصل الباحث إلى أن قطاع السياحة في الجزائر لم يحظى بالأهمية التي تجعل منه قطاعا مساهما في التنمية الإقتصادية عكس كل من تونس و مصر لإعتباره ذو أهمية بالغة، والذي يدرج ضمن أولويات الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية.

- دراسة صليحة عشي، الأداء والأثر الإقتصادي والإجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010 – 2011، وتناولت هذه الدراسة إبراز مدى أهمية المقومات السياحية التي تمتلكها كل من الجزائر تونس والمغرب، والمقارنة بينها من خلال الاعتماد على أهم المؤشرات في هذه الدول، وكذا ابراز كيفية النهوض بهذا القطاع وفي نفس

الوقت كيفية مواجهة المعوقات التي تحول دون تطويره، وقد توصلت الباحثة إلى ان القطاع السياحي في الجزائر لا يزال يراوح مكانه، وقد تجلى ذلك في ضعف مؤشرات اداء هذا القطاع التي كانت في ادنى مستوى لها مقارنة بتونس والمغرب.

- دراسة **Babu P. George**، حول **Tourism and the general agreement on trade in services(Sustainability and other developmental concerns)**، مجلة **International Journal of Social Economics, Vol. 34 Issue: 3, pp.136-146**، حيث ركز الباحث في هذه الدراسة على تحليل الاثار المحتملة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات **(GATS)** على التنمية المستدامة للسياحة في دول العالم الثالث، وقد توصل بشكل عام الى ان النصوص والالتزامات الدولية للاتفاقية تشكل عائقا ام تطور المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة، كما ان نصوص الاتفاقية لا تاخذ بعين الاعتبار إلا بجانب ضئيل من مبادئ التنمية المستدامة.

قصد الالمام بموضوع الدراسة ارتئينا تقسيمه الى ثلاث محاور هي:

I- نظرة عامة حول التجارة الدولية في الخدمات.

II- السياحة في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.

III- الآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات على القطاع السياحي في الجزائر.

2. المحور الأول: نظرة عامة حول التجارة الدولية في الخدمات.

شهدت العقود الماضية زيادة كبيرة في حجم الانشطة دوليا، نتيجة عولمة الأسواق وتحرير حركة رؤوس الاموال والتجارة الدولية، مما ادى الى بروز قطاع الخدمات على انه القطاع الاكثر اهمية في دفع الاقتصاد، من خلال مساهمته المتزايدة في الانتج المحلي الاجمالي والتجارة والتنمية.

1.2 مفاهيم عامة حول الخدمات

1.1.2 مفهوم الخدمات في الفقه الاقتصادي التقليدي أو الكلاسيكي

اعتبر كارل ماركس التجارة في الخدمات عمل غير منتج على الرغم من أنها ضرورية لتراكم رأس المال، و ذلك في حالة واحدة فقط وهي التي يقوم فيها مقدم الخدمة لتقديمها لحساب صاحب رأس المال وليس لحسابه الخاص، كما اعتبر الخدمات التمويلية على انها جزء من عملية رأس المال، وانتهى بإسقاط تجارة الخدمات من الحسابات القومية للدولة والتي يقتصر القيد فيها على المنتجات المادية فقط **(AZmeh, 2009, p. 41)**.

2.1.2 مفهوم الخدمات عند الفقه الاقتصادي المعاصر

أجمع فقهاء الاقتصاد المعاصر على ان الخدمات هي عملا منتجا مثلها مثل السلع حيث تمثل شكلا من أشكال الثروة، وتدر دخلا اقتصاديا للدولة لكن الأمر الذي اختلفوا عليه هو تحديد الفروق أو الحدود الفاصلة بين السلعة و الخدمة، وقد دار خلاف حول تحديد هذه الفروق وتحديد الدور الخدمي في نطاق التجارة الدولية، وإن كان البعض قد ذهب إلى التفرقة بين السلعة والخدمة على أساس أن الأولى تشكل شكلا ماديا ملموسا والثانية تقدم في صورة غير ملموسة، فتصبح السلعة شيئا والخدمة مجرد حالة أو نشاط، لكن سرعان ما قام الفقه المعاصر بالقول أن السلع والخدمات يمثلان الإنتاج وكذلك اعترف الفقه بأهمية الخدمات في الحسابات القومية بوصفها القطاع الثالث إلى جانب قطاع الزراعة والصناعة (عمارة، 2008، صفحة 106).

3.1.2 مفهوم الخدمات في الوقت الحاضر

قدمت العديد من الكتب تعاريف مختلفة للخدمات نذكر من بين هذه التعاريف ما يلي (مراد ، 2007، صفحة 44):

- عرف **GREENWALL** الخدمات أنه المكون للمنتج القومي الإجمالي الذي يقيس ناتج المفردات غير المنظورة ولكن اعتمادا على خاصية غير ملموسة، هي أكثر خصائص الخدمات شيوعا والتي لا تعتبر كافية و دقيقة للتعريف؛

- من وجهة نظر صندوق النقد الدولي يمكن تعريف الخدمات بأنها المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة وهي عادة سنة.

2.2 مفهوم التجارة الدولية للخدمات في ضل نصوص الاتفاقية:

1.2.2 تعريف التجارة في الخدمات كما جاء في نصوص الإتفاقية:

- تعرف التجارة في الخدمات بأنها توريد أوعرض أوتقديم خدمات بما في ذلك إنتاج الخدمة وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتسليمها (السن، 2009، صفحة 111).

نفهم من هذا التعريف أن الإتفاقية غطت جميع المراحل التي تمر بها عملية تقديم الخدمة والتي تبدأ من إنتاج الخدمة وتوزيعها وتسويقها وبيعها وحتى تسليمها، ليبقى الحديث عن القطاعات الخدمية التي تخضع لنصوص الإتفاقية المستثناة منها، حيث أن القطاعات الخدمية التي تخضع لنصوص الإتفاقية هي الواردة في جداول تعهدات البلدان العضوة، أما فيما يخص المستثناة فقد حددت الإتفاقية مايلي :

- يشمل تعبير خدمات «جميع الخدمات في كل القطاعات بإستثناء الخدمات التي تقوم في إطار ممارسة السلطة الحكومية» (عمارة، 2008، الصفحات 132-133).

- المقصود من الخدمة المقدمة في إطار ممارسة السلطة الحكومية هي أي خدمة تقدم لا على أساس تجاري أوبدون منافسة مع غيرها من مقدمي الخدمات، حيث نفهم من إتفاقية التجارة في الخدمات أنها تستثني كل الخدمات التي تمول عن طريق السلطات الحكومية والحكومات وكذلك التي تمول عن طريق الدولة مثل العدالة والحماية المدنية **(Marceau & Doussin, 2010, pp. 14-15)**.

2.2.2 طرق توريد الخدمة :

لا توجد مشكلة عبور حدود أو تعريفات جمركية بالنسبة لتحرير تجارة الخدمات، إلا أنها تختلف عن نظيرتها تحرير تجارة السلع كون أن القيود هي عبارة عن قوانين وقرارات وإجراءات تتخذها كل دولة، وهذه هي القيود التي سعت الإتفاقية إلى تخفيضها وإزالتها تدريجيا للتوصل إلى نظم التبادل الحر (عبد الحميد، 2005، صفحة 124).

وتتميز كذلك كل من التجارة في البضائع والخدمات أنه عند تقديمها وبيعها تتطلبان واسطة تسليم، غير أن الخلاف يكمن في أن واسطة التسليم بالنسبة إلى الأولى هي سلع تامة الصنع في مجال حركة البضائع (كالآلات و المعدات)، أما بالنسبة للثانية تجارة الخدمات فتتخذ عدة أشكال أو أساليب (وفا، 2000، الصفحات 140-141).

ولعرض هذه الاساليب فان الإتفاقية تعرف التجارة في الخدمات مثل توريد الخدمة أو تقديم الخدمة كما يلي **(Nations Unies, 2001, p. 15)**:

- من أراضي إحدى الدول الأعضاء إلى أراضي دول أعضاء أخرى؛
- من أراضي إحدى دول الأعضاء للمستهلك للخدمة إلى أي دولة أعضاء أخرى؛
- من موردي الخدمة في إحدى دول الأعضاء من خلال التواجد التجاري في أراضي أي عضو آخر؛
- من جانب موردي الخدمات من إحدى دول الأعضاء من خلال تواجد أشخاص طبيعيين من بلد عضو في أراضي أي عضو آخر.

أ- الأسلوب الأول: توريد الخدمات عبر الحدود.

وهي توريد الخدمات من أراضي إحدى الدول الأعضاء إلى أراضي بلد عضو آخر ومثال ذلك هو تحويل الأموال من بنك في بلد عضو إلى مؤسسة مالية أو أحد العملاء في بلد آخر، فمثلا لمهندسين المعماريين يمكنهم أن يقدموا خدماتهم عن طريق إرسال رسومات عبر الانترنت، وإجراء مناقشات وعقد مؤتمرات عن طريق الشبكة وهذا ما يتيح تقديم الخدمة الكترونيا والتي كانت تعتمد في السابق على حركة المهندسين المعماريين إلى البلد المستهلك **(McKinnon, 2013, pp. 18-19)**.

ب- الأسلوب الثاني: الإستهلاك في الخارج.

والمقصود هو توجيه الخدمات إلى الإستهلاك الخارجي، حيث أن إنتاج الخدمة يكون في بلد عضو وإستهلاكها يكون في بلد عضو آخر، أو إنتقال الأشخاص للإستهلاك في بلد العضو الآخر ومثال ذلك الخدمات السياحية، إنتقال الأشخاص

من بلد عضو للإعلان في بلد عضو آخر، وعلى سبيل المثال نجد السياحة هي الرائجة في هذا النمط فقد يكون مزود الخدمة المرشدين السياحيين الدليل السياحي، فنادق، مطاعم ، ... إلخ، يستهلك المستهلك الخدمات من خلال البقاء في الفندق أو حجز جولة مع المرشدين السياحيين في ذلك البلد المضيف (دويدار، 2001، صفحة 24).

ج- الأسلوب الثالث: التواجد التجاري في الخارج.

تقديم الخدمات من قبل موردي الخدمات من بلد عضو من خلال التواجد التجاري في أراضي بلد عضو آخر مثل خدمة البنوك بإقامة فروع لبنوك أجنبية، والذي يتضمن وجود شركات أو مشروعات مشتركة أو فتح مكاتب أو إنشاء وكالات ... إلخ (لال داس، 2006، صفحة 371).

د- الأسلوب الرابع : الإنتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين.

وجود الأشخاص الطبيعيين يحدث عند الإنتقال المؤقت للأشخاص إلى أراضي المستهلك في سياق توريد الخدمة سواء لحسابهم الخاص أو كموظف من مورد أجنبي، على سبيل المثال إنتقال المهندسون المعماريون إلى خارج البلد للإشراف على أعمال البناء وتوفير الخدمات في أراضي بلد آخر، وهذا الأسلوب لقي تصدي كبير من طرف الدول المتقدمة حيث طالب بإنتقال الأشخاص الطبيعيين من خلال التواجد التجاري والذي لم يكن في صالح الدول النامية لأنه يفرض التواجد الفعلي لفرع الشركة الأم في الدولة التي ينتقل إليها الأشخاص الطبيعيين لأداء الخدمة، وهي تشكل صعوبة كبيرة لكثير من الدول النامية **(World Trade Organization, 2010, p. 10)**.

3.2 أهم الإلتزامات والتعهدات المحددة لإتفاقية التجارة في الخدمات:

1.3.2 مبدأ الدولة الأكثر رعاية:

والمقصود بمبدأ الدولة الأكثر رعاية هو إنعدام المعاملة التميزية من مواجهة موردي الخدمات الأجانب، أي أن كل ميزة يمنحها أحد الأطراف لطرف آخر سواء كان ضمن الإتفاقية أو خارجها تطبق فورا على كافة أطراف الإتفاقية، وكذلك عدم التميز بين مقدمي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل وفق مايلي (عوض الله، 2002، الصفحات 51-52):

- لا بد على الأعضاء الإلتزام بالتطبيق الفوري والغير المشروط لمبدأ إعطاء المعاملة نفسها لمقدمي الخدمات في كل دولة عضوة أخرى؛

- منح مزايا الجوار، أي منح بعض المزايا للدولة المجاورة لتسهيل تبادل الخدمات المنتجة والمستهلكة محليا في حدود البلد العضو المعني؛

- أعطت الإتفاقية للدول الأعضاء الحق في وضع إستفتاءات عند العمل بهذا الشرط على أساس إعادة النظر فيها بعد 05 سنوات رغم أن هذا الشرط يمثل إلزاما على أعضاء الإتفاقية، وبعد أن تصبح أي دولة عضوا فلا يمكن إضافة أي إعفاءات أخرى إلا بترخيص أو تنازل من منظمة التجارة العالمية، ولا تستمر هذه الإعفاءات لأكثر من 10 سنوات وتخضع للتفاوض في جولات التحرير التجاري التالية التي تنعقد أولها في غضون 05 سنوات منذ بداية تطبيق الإتفاقية (لاشين، 2005، الصفحات 51-52).

ومن الملاحظ أن هناك أكثر من 160 بلد عضو قام بتقديم إستفتاءات من قاعدة الدولة الأولى بالرعاية و تمس 03 قطاعات وهي خدمات الصوتيات والمرئيات والخدمات المالية، وخدمات النقل (البري، البحري، الجوي)، فإن إعتبار الشفافية هو السبب الرئيسي في الإستثناء الذي يخص الخدمات السمعية والبصرية، والغرض منها عقد ترتيبات تنطوي على معاملة تفضيلية الإنتاج المشترك والتوزيع مع عدد البلدان، بينما المعاملة بالمثل فكانت الدافع وراء الإستثناءات المالية، أما في مجال النقل البحري فكان السبب وجود مدونة الخطوط البحرية المنتظمة الصادرة عن الأونتكاد (البلدان النامية)، والإتفاقيات الإستثنائية (ابراهيم، 2003، صفحة 106).

2.3.2 مبدأ الشفافية:

المقصود به هو لا بد من أي بلد عضو نشر القواعد والقوانين والإجراءات المتعلقة بتجارة الخدمات عليها، وكذا نشر جميع الإتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات والتي يكون العضو قد وقع عليها (الفحل، 2007، صفحة 128)، وعلى الكل أن يعلم مجلس التجارة في الخدمات سنويا بأي من هذه القوانين أو الإجراءات أو مبادئ توجيهية إدارية جديدة والتي تؤثر على التجارة في الخدمات، وبهذا تتاح الفرصة للإطاحة بجميع التدابير والتشريعات التي يطبقها العضو وتكون ذات تأثير على أحكام هذه الإتفاقية، كما قد أشارت الإتفاقية أنه عند الإلتزام بهذا المبدأ لا ينشأ فيه الإلتزام بتقديم معلومات سرية في حالة إنشاءها تلحق الضرر بالمصلحة العامة أو مصالح المنشأة التجارية (العفوري ، 2000، صفحة 85).

3.3.2 النفاذ إلى الأسواق :

أما فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق عن طريق طرق التوريد الأربعة حيث يجب على كل عضو أن يسمح بنفاذ الخدمات أو موردي الخدمات إلى أي بلد عضو أخرى، وأن يمنح للخدمات وموردها معاملة تفضيلية لا تقل عن تلك المنصوص عليها في جداول التعهدات الخاص به وبموجب الشروط المتفق عليها، وهناك إجراءات أو قيود تؤثر على عملية النفاذ إلى الأسواق وقد حظرت على أي دوله عضو على أن تتبنى أيا منها و التي تخص القطاعات التي يقدم فيها العضو تعهدات النفاذ إلى الأسواق، إلا إذا كانت مسجلة في عمود جدول التعهدات المحددة الخاصة بها وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلية **(Wolfrum, Stoll, & Fein, 2008, p. 367)**:

- الإجراءات المفروضة للحد من عدد موردي الخدمات سواء في شكل حصص عددية أو إحتكارات موردي وحيدين للخدمات، أو تلك التي تكون في صورة إجراء إختبار للحاجة الإقتصادية؛
- الإجراءات المفروضة للحد من القيمة الإجمالية لمعاملات الخدمات أوالأصول في شكل حصص عددية أو إشتراط إختبار الحاجات الإقتصادية؛
- الإجراءات المفروضة للحد من العدد الإجمالي لعمليات الخدمة أو على العمليات الإجمالية الناتجة من الخدمة؛
- الإجراءات المفروضة للحد من العدد الإجمالي للأشخاص الطبيعيين التي يمكن توظيفهم في خدمات معينة؛
- الإجراءات التي تتطلب أو تشترط أنواع من الكيانات القانونية أو المشروعات المشتركة التي من خلالها يمكن توفير الخدمة من قبل موردي الخدمات؛
- الإجراءات التي تحد من مشاركة الرأس المال الأجنبي من خلال تحديد النسبة المئوية كحد أقصى للملكية الأجنبية للأسهم أو القيمة الإجمالية للفرد أو الإستثمارات الأجنبي.

3. المحور الثاني: خدمات السياحة والسفر في اطار اتفاقية التجارة للخدمات.

1.3 الاطار المفاهيمي للسياحة:

تعددت التعاريف السياحية وكل تعريف مختلف عن الآخر حسب الزاوية التي ينظر منها كل باحث، فالبعض يتأثر بالسياحة كظاهرة إجتماعية وآخرون كظاهرة إقتصادية وعليه يمكن تحديد أهم التعاريف للسياحة:

- عرف العالم هيرمان فون شوليرون **(VANSCHULLER)** وهو عالم نمساوي السياحة عام 1910 أنها إصطلاح يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الإقتصادية التي تتعلق بدخول وإقامة وإنتشار الأجانب داخل منطقة معينة، أو بلدة أو دولة **(Tessa , 1993, p. 21)**.

- كما عرف الكاتبان (هوزكر **HUNZIKER** ، وكرافت **KRAFT**) في كتاب ظهر عام 1943 بعنوان (النظرية العامة للسياحة) السياحة على أنها «المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين طامعا أن هذه الإقامة لا تؤدي إلى إقامة دائمية وممارسة، أي نوع من العمل سواء كان عملا دائما أو عملا مؤقتا» (الحوري و الدباغ ، 2001، صفحة 46).

2.3 خدمات السفر و السياحة:

لم تتطرق الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات مباشرة لقطاع السياحة، ولم تنفرد له بملحق خاص مثل باقي القطاعات الخدماتية الأخرى، قد يرجع هذا إلى أن الإتفاقية أعتبرت أن العمل السياحي له حرية الحركة يعمل في ظل حدود مفتوحة وقد إفترضت أن كل أحكام الإتفاق العام للتعريفات والتجارة بصفة عامة ستطبق على قطاع السياحة نظرا لتداخل العلاقات الأخرى، كما أن الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات قد ركزت على حركة موردي الخدمات السياحية فقط وليس على حركة مستهلكيها، وقد أدى ذلك إلى عدم تغطية خدمات السياحة إلى عدد كبير من الخدمات الأساسية أو ذات العلاقة الوثيقة بها، وتبين الأمثلة التالية بعض الأنشطة غير المشمولة تحت قطاع السياحة وخدمات السفر المرتبطة بها في الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

- أدخلت بيع تذاكر السفر وتسويقها، وخدمات نظام الحجز الآلي ضمن خدمات النقل الجوي على الرغم من كونها نشاطا أصيلا من أنشطة وكلاء السفر ومنظمي الرحلات؛
- أدخلت خدمات الترفيه والمتاحف ضمن خدمات التسلية والثقافة والرياضة بعيدا عن خدمات السياحة؛
- أدخلت خدمات تأجير السيارات المتعلقة بالسياحة سواء كانت بحرية أو جوية أو نهرية لركاب بغض النظر عن جنسياتهم ضمن الخدمات التي تغطيها خدمات النقل على الرغم من إرتباط هذه الأنشطة بشكل وثيق بإنتقال مستهلكي المنتج السياحي؛
- أدخلت خدمات تأجير المساكن بوجه عام دون النص على جنسية المستأجر ضمن الخدمات العقارية؛
- أعتبرت أن خدمات المؤتمرات الجاذبة للسياحة تدخل ضمن خدمات الأعمال؛
- أدخلت خدمات تأجير وإستأجار السفن والطائرات ومعدات النقل الأخرى ضمن خدمات التأجير والإستثمار بدون منظمين.

ونتيجة لذلك تشتت وتوزعت الخدمات المرتبطة بأنشطة السياحة على عدد كبير من القطاعات التي عادت ما تدخل في الإختصاصات الإدارية لجهات أخرى غير الجهات المنظمة لأنشطة السياحة (نجم ، دون سنة نشر، الصفحات 3-4).

كما تم في هذا الإطار تصنيف خدمات السياحة والسفر المرتبطة بها إلى أربعة قطاعات فرعية وهي:

- خدمات الفنادق والمطاعم، شملت خدمات التوريد والأطعمة؛
- خدمات وكلات السفر ومنظمي الرحلات أو مشغلي الخدمات؛
- خدمات الإرشاد السياحي؛
- خدمات أخرى.

وقد قدمت 128 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي تمثل (86% من إجمالي الدول الأعضاء) إلتزامات في خدمات السياحة والسفر، والجدول الآتي يبين توزيع الإلتزمات حسب القطاعات السياحية.

الجدول 1: توزيع إلتزمات دول منظمة التجارة العالمية حسب القطاعات السياحية

القطاع السياحي	عدد الدول الملتزمة	% إلى إجمالي الإلتزمات
الفنادق و المطاعم	128	41
وكالات السفر و مشغلو الرحلات	103	33
الإرشاد السياحي	61	20
خدمات أخرى	17	06

المصدر: ورقة عمل مقدمة لملتقى السياحة و الإستثمار الخليجي الأول ، تحرير تجارة الخدمات السياحية (في ظل إلتزامات المملكة لمنظمة التجارة العالمية) ، نسخة(2) ، البحرين ، 2006 ، ص8 ،9 .

يوضح الجدول توزيع الإلتزامات حسب القطاعات السياحية والذي يبين أن خدمات الفنادق والمطاعم حظي بالنسبة الأكبر من إلتزمات الدول الأعضاء الخاص بتحرير هذا القطاع بنسبة 41%، تليه خدمات ووكلات السفر بـ : 33% ثم خدمات المرشدين السياحيين بـ : **20%.**

4. المحور الثاني: الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر للاتفاقية وتحرير تجارة الخدمات على القطاع السياحي.

إن انعكاسات تطور القطاع السياحي واسعة ومتشعبة وذات أبعاد تظهر في كل مفاصل الاقتصاد الوطني كمايلي:

1.4 الآثار المحتملة بالنسبة إلى المنشآت السياحية والفنادق وموردي الخدمات:

حيث يعتبر قطاع السياحة اليوم من أهم القطاعات الإقتصادية في خريطة الإقتصاد العالمي وتتجه دول العالم ودول المنطقة في تطوير هذا القطاع الحيوي وتركيز الإستثمارات في هذا القطاع وذلك للدور الكبير لقطاع السياحة في سياسة تنويع مصادر الدخل وجذب الإستثمارات ورؤوس الأموال وتوفير فرص كبيرة للتوظيف.

وقد بدأت الجزائر وكباقي الدول النامية إلى الإهتمام بقطاع السياحة فهي تعمل على تطوير هذا القطاع من خلال توفير البنية التحتية الضرورية، وذلك من فنادق ومنتجعات ومدن ترفيهية، نظرا لإدراكها للدور الكبير لهذا القطاع في التنمية الاقتصادية ويعتبر هذا القطاع جاذبا رئيسيا للإستثمار الوطني والأجنبي.

ومن الملاحظ اليوم تحقيق تقدم وتطور ملموس في قطاع السياحة في الدولة من خلال تركيز الحكومة على تطوير البنية التحتية وزيادة تطوير المقومات الضرورية لهذا القطاع، من خلال الإهتمام بمختلف السياحات وترقيتها وبناء فنادق ومنتجات وأماكن ترفيهية ومراكز حديثة للتسوق، وقد أدركت الجزائر أهمية هذا القطاع لذا عملت على إنشاء هيئة حكومية مهمتها الإشراف على تطوير قطاع السياحة، والتي تعمل وفق خطة مدروسة لتطوير قطاع السياحة وجعله جزءا في الجزائر (**SDAT 2025**) والذي بموجبه تعلن الدولة عن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق، المدى القصير 2009 ، المدى المتوسط 2015 والمدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة قصد جعل الجزائر بلدا مستقبلا للسياح، كما تعمل هذه السياسة على نقل قطاع السياحة في الجزائر نقلة نوعية من خلال إقامة فنادق ومنتجات وأماكن ترفيهية على درجة عالية من التطو، وذلك بجذب السياح والإستثمارات الأجنبية وتشجيع المستثمرين المحليين على توجيه إستثماراتهم نحو قطاع السياحة.

وبما أن الجزائر لا تزال في عملية التفاوض في التجارة العالمية، وعليه فإن التعامل مع تحرير التجاري في الخدمات السياحية يجب أن يكون بشيء من الحذر خلال القيام بعملية التفاوض بالإضافة إلى معرفة كيفية الإستفادة من تحرير التجارة، وتجنب السلبيات والأخطار التي قد تحملها عملية التحرير وهذا ما يتطلب إستراتيجية واضحة ومنسقة سواء في مفاوضات منظمة التجارة العالمية أو مفاوضات إتفاقية التجارة الحرة التي ستوقعها الدولة مع الدول الأخرى، كما يجب أن تتضمن الإستراتيجية تحديد موقف واضح للدولة ووضع سياسة حيال تحرير تجارة الخدمات السياحية والخدمات المرتبطة التي تقدمها القطاعات الإقتصادية المختلفة وخاصة فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق نظرا لإرتباطها المباشر بالسوق التي تقدم لها الخدمة وكذا المعاملة الوطنية بالنسبة لكل أشكال التوريد الخدمات الأربع(توريد الخدمات عبر الحدود، الإستهلاك في الخارج، التواجد التجاري في الخارج، الإنتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين).

وبهذا الغرض لابد من تبني إستراتيجية سياحية كاملة على مستوى الدولة تعمل على تعظيم مكاسب التحرير، حيث أنه من الممكن لهذه الإستراتيجية أن تبدأ من خلال تبني صيغة تكاملية بين مختلف القطاعات (نقرأ تأمين، إتصالات...الخ) وتوحيد الجهود.

وهذا يتطلب تشجيع النشاطات التسويقية المشتركة في الخارج من خلال وضع برامج مشتركة ونشاطات تسويقية مشتركة، ومواد إعلامية مشتركة وهذا عن طريق الديوان الوطني للسياحة، الأمر الذي يشكل قاعدة قوية تستند إليها صناعة السياحة المحلية في مواجهتها للمنافسة الأجنبية والتحديات المستقبلية المقبلة من خلال إتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو إتفاقيات التجارة الحرة .

ومما لاشك فيه أن تحرير التجارة في الخدمات وبالأخص قطاع السياحة ينتج عنه تحقيق مكاسب للدولة، ولكن هذه المكاسب يصحبها بعض الخسائر أو المخاطر ، فتحرير التجارة هي عملية لها وجهان فليس ما تجلبه هو مفيد ولكن ليس ما تجلبه في الوقت نفسه هو سيء لذلك يجب معرفة كيفية التعامل معها فنأخذ ما هو مفيد وجيد ونترك أو نجتنب ما هو سيء، فتعتمد الآثار الإيجابية في المقام الأول على وضع الإشتراطات وجداول الإلتزامات المناسبة التي تكفل تحقيق الفوائد المرجوة، مثل السماح للمنشآت السياحية الأجنبية عن طريق المشاركة المحلية، وكذا إشراف نقل التقنية المناسبة والمساعدة على تدريب المواطنين، ويمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية كالتالي:

- إن تحرير القطاع السياحي من القيود المفروضة عليه سينعكس إيجابيا على الكفاءة من خلال العمل في إطار منافسة عالمية تفرض على المؤسسات والهيئات السياحية التكيف مع متطلبات المنافسة على مستوى الكفاءات والتكاليف وزيادة كفاءة فعالية الأسواق المحلية السياحية ورفع مستوى الخدمات فيها؛
- خلق الحوافز للقيام بإصلاح هياكل المؤسسات السياحية وتسهيل قيام هذه المؤسسات بتقديم خدمات شاملة؛
- خلق فرص الإنطلاق نحو أسواق خارجية وتدعيم التواجد للتسويق والترويج السياحي بالخارج؛
- خلق فرص عمل جديدة للمواطنين ودعم سياسة التوطين والحد من البطالة؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة من خلال تهيئة المناخ المناسب لجذب هذه الاستثمارات ونيل ثقة المستثمرين الأجانب ودخول مؤسسات أجنبية تتمتع بكفاءة عالية تساهم في نقل الخبرة والمعرفة للمؤسسات السياحية الوطنية؛
- بدخول المنشآت الأجنبية المتطورة سيتم نقل التقنية وتطويرها مما يؤدي إلى زيادة كفاءة وتنافسية قطاع الخدمات السياحية المحلية، والذي ينعكس إيجابا بدوره على القطاعات الإقتصادية الأخرى، وذلك نظرا لإرتباط قطاع السياحة بالعديد من القطاعات الإقتصادية الأخرى، فإن تحرير القطاعات الأخرى وخاصة القطاع المالي، والإتصالات والتشييد والخدمات العقارية سوف يساعد على نمو عرض القطاع السياحي؛
- من مقتضيات إتفاقية الخدمات شفافية الأنظمة وإنشاء مراكز للمعلومات الأمر الذي يؤثر إيجابا على سوق الخدمات والمنشآت السياحية المحلية من ناحية لكفاءة وإستقرار السوق؛
- تتساوى الفرص للمنشآت السياحية المحلية والأجنبية من ناحية، وتوسيع الأسواق والنفاذ إلى الأسواق الخارجية من ناحية أخرى، الأمر الذي يحفز المنشآت السياحية المحلية ويزيد مقدرتها على المنافسة؛
- التحسن المتوقع في مستوى رفاهية المستهلك نتيجة إنخفاض تكاليف الإنتاج ومن ثم أسعار الخدمات السياحية المقدمة وإرتفاع مستوى الجودة، وكذلك توفر الخدمات كما وكيفا نتيجة المنافسة.

ومن جانب آخر فإن لتحرير الخدمات السياحية عددا من السلبيات التي قد تحمل بعض المخاطر لذلك يجب الحذر من بعض القضايا التي يتم التفاوض عليها في إتفاقية التجارة، فقد تكون لعملية الإنفتاح والتحرير آثار سلبية على المجتمع مما يؤدي بالدولة إلى دفع ضريبة الإنفتاح والتحرير من خلال سياحة تصل معها سلبيات عديدة، فيجب على الجهات المفاوضة عدم تقديم تنازلات قد تكون لها آثار سلبية على قطاع السياحة فبعض القضايا التي يتم التفاوض عليها هي بالفعل قضايا تمثل حساسية بالنسبة للدولة فقد تطالب بعض الدول التي يتم التفاوض معها تقديم تنازلات وخاصة فيما يتعلق بموضوع النفاذ إلى الأسواق و المعاملة الوطنية وإنتقال الأشخاص لذلك لا يجب التنازل عن بعض القيود والشروط المطبقة في قطاع السياحة بالنسبة لهذه الجوانب، بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الخدمات السياحية وذلك لامتلاكها المقومات التقنية ومتطلبات التمويل مقارنة ببقية الدول وخاصة الدول النامية وبما فيها الجزائر، حيث يتمتعون بالعجز في ميزان المدفوعات الخاص بالخدمات السياحية.

ويمكن إجمال هذه الآثار السلبية المترتبة على تحرير تجارة الخدمات كالآتي:

- التوسع في السماح بدخول مؤسسات سياحية أجنبية قد يؤثر سلبا في قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة التي لم تتهيأ بما فيه الكفاية لهذه المنافسة مما يسبب عدم قدرتها على الإستمرار وبالتالي قد تختفي كثير من المؤسسات الوطنية وخاصة وكالات السفر السياحة؛

- مطالبة الشركات الأجنبية بإزالة قيود تأسيس الشركات الأجنبية مثل نسبة المشاركة في رأس المال أو إلغاء شرط الوكيل الوطني والمطالبة بتملك كامل للشركة وأيضا تملك العاقرات والأراضي وتقليل تدخل الدولة في طريقة إدارة هذه الشركات مما ينتج عنه آثار سلبية في الاقتصاد الوطني؛

- جلب العمالة بصورة كبيرة جدا نظرا لطلب العمل في قطاع السياحة خصوصا في مجال الفنادق والمطاعم مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة التركيبة السكانية والتأثير السلبي في عملية التوظيف في قطاع السياحة، وتقليل فرص التوظيف للمواطنين في ظل مطالب الدول الأخرى بتوفير مرونة في حركة العمالة السياحية وإنتقال الأشخاص الطبيعيين العاملين بقطاع السياحة؛

- المطالبة بمعاملة الشركات الأجنبية بنفس معاملة الشركات الوطنية دون تمييز تحت مبدأ المعاملة الوطنية مما يؤثر في قدرة الشركات الوطنية على المنافسة خاصة في موضوع المشتريات والمناقصات الحكومية؛

- تزايد نفوذ موردي الخدمات الأجانب في سوق الخدمات السياحية المحلية نظرا لإمتلاكهم لكفاءات أعلى في توردي الخدمات السياحية مقارنة بالموردين المحليين في هذه المرحلة، وقد يصل الأمر في بعض الحالات إلى سيطرة أجنبية على بعض القطاعات السياحية المرتبطة بها مثل النقل والفنادق ...الخ؛

- نظرا لضعف المنشآت السياحية داخل البلاد من ناحية القدرة المالية والإدارية مقارنة بالمنشآت العالمية الكبرى ، فإن دخول هذه المنشآت قد يضر بالمنشآت المحلية العاملة في المجال السياحي ، في حين أن فتح الأسواق الأجنبية للمنشآت السياحية الوطنية قد لا يفيد كثيرا منشآت الخدمات المحلية بسبب المنافسة الأجنبية القوية في الأسواق الخارجية بسبب عدم توافر الخبرات والإمكانات اللازمة للمنافسة في السواق العالمية؛

- بالإضافة إلى أن تحرير الخدمات السياحية سوف يؤدي إلى زيادة إستثمارات الشركات الأجنبية في مركبات السياحة والمنتجات والفنادق دون مراعاة أولوية التنمية داخل الدول الثابتة مما يؤدي إلى خلق فجوة حسب طبقات المجتمع ، مما يصعب مع مرور الوقت سدها، مما يؤدي إلى ضرورة التدرج في عملية تحرير الخدمات السياحية والقيام بتهيئة المناخ الإقتصادي و الإجتماعي من تجانس مع المتغيرات الجديدة (قوية، 2002، صفحة 22).

يمكن القول أن مسؤولية حماية القطاع السياحي الوطني يجب أن يتحملها الجميع وهذه الحماية يجب أن تتم من خلال وضع قوانين وضوابط جديدة تتلاءم مع تحديد التجارة في الخدمات حيث لا تتم تقدير تنازلات كبيرة لها آثار سلبية وفي الوقت نفسه تتم الإستفادة من عملية التحرير وتوظيفها في تطوير القطاع وخدماته من خلال تحقيق عملية توازن تحقق بمصالح الإقتصاد الوطني بشكل عام.

2.4 الآثار المحتملة بالنسبة لزيادة توافد عدد السياح:

يبقى الحوض الأبيض المتوسط التوجه الأساسي للسياح الدوليين بقيمة 40 % من توافد السياح في العالم و 30 % من إيرادات السياح الدوليين، حيث تمثل السياحة 13 % من صادرات المنتج السياحي للبحر الأبيض المتوسط، و 23 % من نشاطات الخدمات والعمالة أي بمقدار 5 مليون شخص، فإجمالي تدفق السياح في الحوض البحر المتوسط لـ 21 دولة سنة 1975 وصل إلى 86 مليون سائح ليرتفع في سنة 1986 إلى 125 مليون سائح ووصل في عام 1990 إلى 200 مليون سائح، ومن المتوقع أنه في سنة 2025 سوف يصل عدد السياح ما بين 379 و 758 مليون سائح.

من المتوقع أن تحرير قطاع الخدمات السياحية في الجزائر سوف يسمح لها بالاستفادة من حوالي 7 إلى 8 مليون سائ آفاق 2025، كما أن هذا التدفق سوف يرفق بآثار ايجابية وسلبية.

1.2.4 الآثار الإيجابية :

1.1.2.4 توفير مناصب الشغل:

على أساس التقديرات المصرح بها من طرف المنظمة العالمية للسياحة، وذلك فيما يخص مناصب الشغل التي يوفرها قطاع السياحة، فإنه يؤدي إنجاز سريرين إلى إحداث منصب شغل مباشر دائم في قطاع السياحة وثلاثة مناصب أخرى غير مباشرة في النشاطات المرتبطة بالسياحة.

كما أجريت دراسات حول مدى تأثير السياحة على العمالة وخلصت إلى ما يلي (عيساني، 2010، الصفحات 34-35):

- بالنسبة للفنادق توجد وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة؛
- بالنسبة لباقي النشاطات السياحية توفر وظائف جديدة نسبة 75% من عدد الوظائف التي تنشأ في القطاع الفندقي؛
- بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى مجتمعة تنشأ وظائف بنسبة 100% من الوظائف التي توفرها الفنادق والمحصلة النهائية أن السياحة تخلق 2.75 وظيفة لكل غرفة، كما ينجم عن النشاط السياحي أربعة أنواع من العمالة هي:
- فرص عمل تخلق عند بناء البنية المادية التحتية اللازمة للنشاط السياحي، وكذلك تلك اللازمة لبناء وحدات النشاط السياحي وهي عمالة تتحقق بمناسبة نشاط الإستثمار السياحي؛
- فرص العمل في النشاط السياحي نفسه أي نشاط إنتاج الخدمات المكونة للخدمات السياحية المركبة يضاف إليها المحلات التجارية المتخصصة في البيع للسائحين أو إنتاج سلع لهم والشركات السياحية والجهاز الإداري في الدولة المنشغل بالنشاط السياحي، هذه العمالة مع العمالة اللازمة للإستثمار السياحي عمالة تنشأ بصفة مباشرة في النشاط السياحي؛
- فرص العمل التي تتحقق في فروع النشاط الاقتصادي التي تغذي نشاط السياحة بمدخلات مادية وخدمية يزيد الطلب عليها مع التوسع في النشاط السياحي وهي عمالة غير مباشرة؛
- عمالة محفوزة تتمثل في العمالة التي تتولد نتيجة الإنفاق السياحي، إذ أن زيادة الإنفاق على النشاط السياحي يترتب عليه زيادة فرص العمال سواء في صناعة السياحة نفسها أو الصناعات المتصلة المغذية لها.

كان هدف الجزائر في آفاق 2015 هو استقبال 2.5 مليون سائح و باحترام نفس نسب (**Ratio**) الجيران (تونس و المغرب)، فهي تحتاج إلى 75000 سرير من النوعية الجيدة.

الشكل رقم 01: مخطط تقديري لعدد السياح الوافدين لسنة 2015

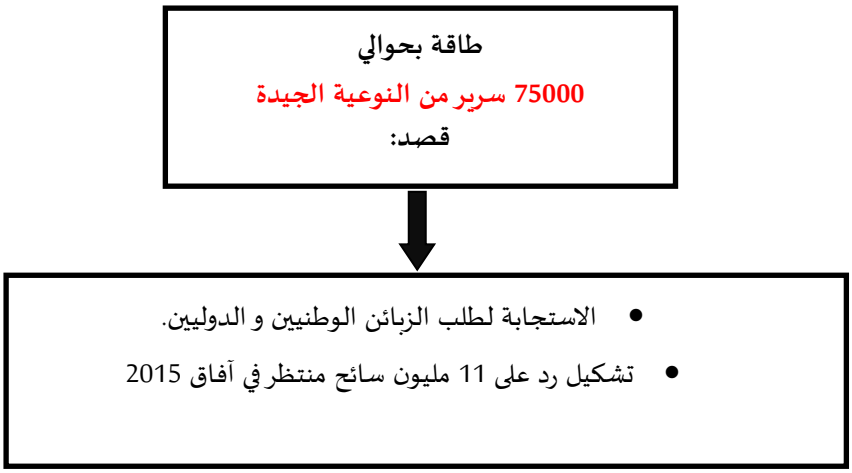

source: Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, SCHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENT TOURISTIQUE "SDAT 2025" Livre 5 : Les projets prioritaires touristiques , Janvier 2008 , p07.

و خطة الأعمال الكلية ترمي إلى تلبية الطلب الدولي و الطلب الوطني الذي سيزيد عن 11 مليون سائح في آفاق 2025 **(MTA, 2008, p. 17)**، من بينهم 3 ملايين من الجزائريين المقيمين بالخارج **(MTA, 2008, p. 75)**.

الشكل رقم 02: مخطط تقديري لعدد السياح الوافدين لسنة 2025

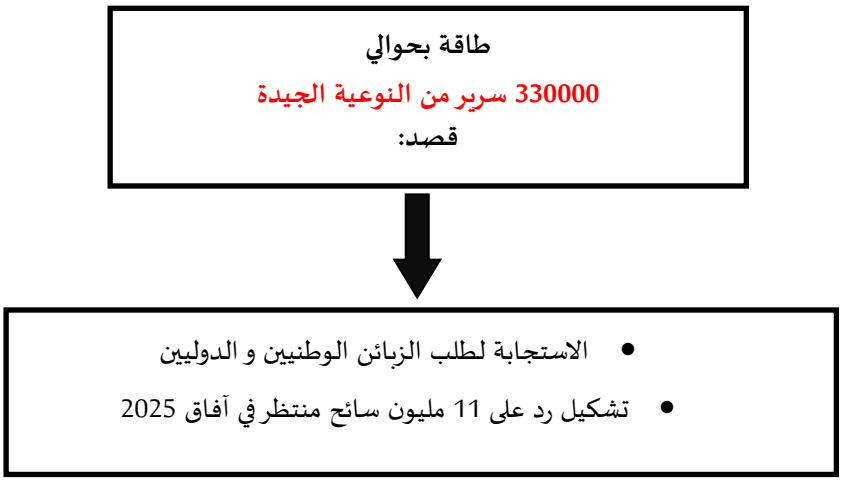

المصدر: من إعداد الباحثين وفق المعطيات المقدمة في (SDAT 2025)

و للاستجابة لخدمات 11 مليون سائح لابد من توفير 330000 سرير من النوعية الجيدة، و بما أن إنجاز سريرين يؤدي إلى إحداث منصب شغل مباشر دائم في قطاع السياحة وثلاثة مناصب أخرى غير مباشرة في النشاطات المرتبطة بالسياحة فإنه من المتوقع احداث أزيد من 165000 منصب شغل مباشر و 495000 منصب شغل غير مباشر أي ما يعادل 660000 منصب شغل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: التوظيف في قطاع السياحة (فرع فنادق، المقاهي، المطاعم)

السنة	2014 (*)	2015 (*)	2016 (*)	2025 (*)
عدد العمال	**261 289**	**265 803**	**270 317**	**660 000**
معدل النمو ٪	**1,76%**	**1,73%**	**1,70%**	

المصدر :موقع وزارة السياحة و الصناعات التقليدية

(*)تقدير

الشكل رقم 03: تطور عدد العمال في قطاع السياحة

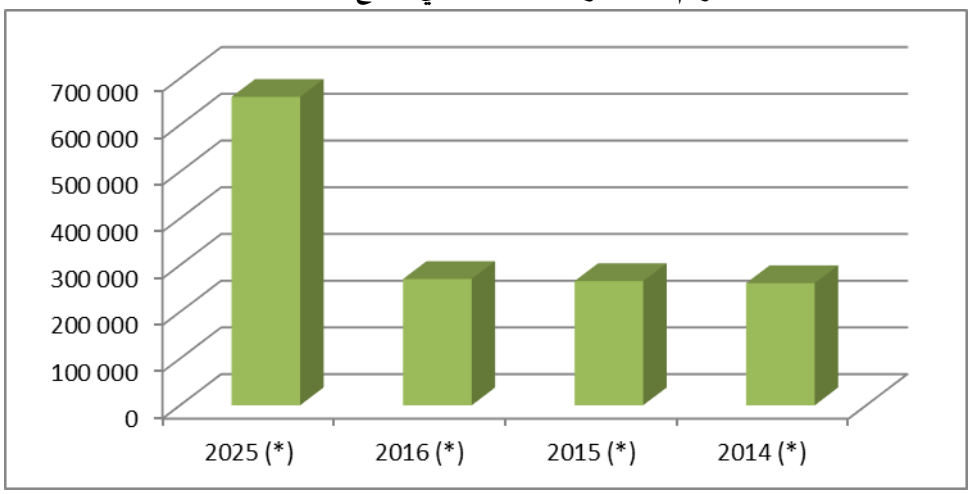

المصدر: من إعداد الباحثين

يظهر الجدول أعلاه أن العمالة في قطاع السياحة في الجزائر في تزايد مستمر خلال فترة (2014-2016) حيث وصل عدد العمال خلال سنة 2016 بـ 270.317 عامل، بنسبة نمو تقدر بـ 1.70% مع ذلك يبقى هذا الرقم ضئيلا إذا ما قورن بطاقات البلاد السياحية الغير مستغلة.

وعلى العموم ومن المتوقع في عملية تحرير الخدمات السياحية مستقبلا والقيام بعمليات التنمية في هذا القطاع فإن هذا الرقم يبقى مرشح إلى الزيادة ، حيث أنه من المتوقع توفير (660) ألف منصب شغل في أفق 2025، ومع هذا الرقم المتوقع يكون هناك تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة.

2.1.2.4 مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

والمقصود بالناتج المحلي الإجمالي مجموعة قيمة ما تم إنتاجه في سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد، إذن يهتم الناتج المحلي الإجمالي بقيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال سنة معينة على أرض الوطن بصرف النظر على تبعية عناصر الإنتاج التي ساهمت في هذا الناتج وبصرف النظر عن الدخول التي تولدت في الخارج لأشخاص مقيمين في هذا الوطن، ومعنى هذا أن هناك دخول تولدت على أرض الوطن لكنها تعود لعناصر الإنتاج الأجنبي، كما أن هناك دخول تولدت في الخارج لعناصر الإنتاج هذا الوطن مثل عوائد إستثمارات الأجانب داخل البلد عوائد الاستثمارات المقيمين داخل البلد في الخارج أو أرباح الأجانب داخل البلد أو أرباح المقيمين في البلد من إستثمارات لهم في الخارج (عبوي، 2008، صفحة 58).

ويعتبر قطاع السياحة من قطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وبشكل ملحوظ في عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي يصل إلى 10 %.

الجدول رقم 03: تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (فرع فنادق,المقاهي ,المطاعم)

السنة	2015	2016	2017
حصة السياحة في الناتج المحلي الخام ٪	1,3	1,4	1,6

المصدر :موقع وزارة السياحة و الصناعات التقليدية

ملاحظة :الناتج المحلي الخام خارج المحروقات

الشكل رقم 04: تطور حصة السياحة في الناتج المحلي الخام في الجزائر

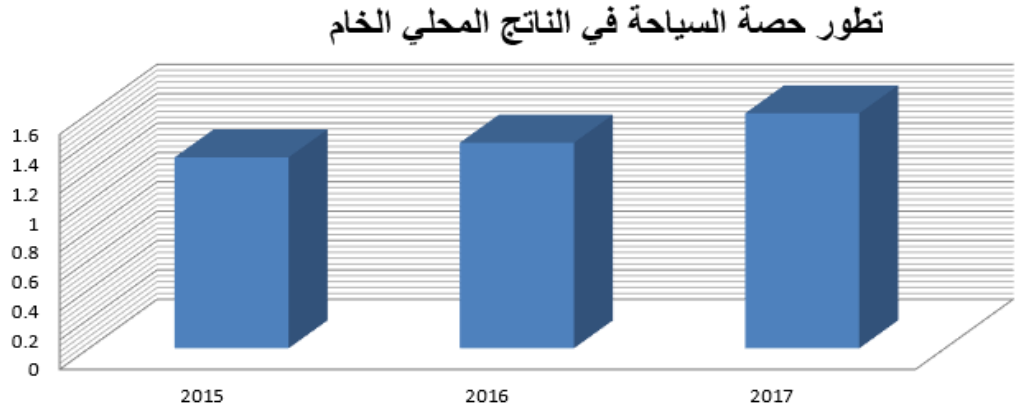

المصدر: من موقع وزارة السياحة و الصناعات التقليدية

من خلال جدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة قطاع السياحة الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي عرف تذبذبات متفاوتة خلال السنوات **2015– 2016** ،لتصل مابين 1.6 % في سنة 2016 ، وعلى العموم فإن ضعف مردودية القطاع السياحي و محدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي يعود أساسا إلى الاهتمام الكبير للدولة في قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع و من ثمة مساهمتها في تطوير القطاعات الأخرى بما في ذالك السياحة.

2.2.4 الآثار السلبية:

1.2.2.4 الآثار السلبية للسياحة على التنوع البيولوجي:

أصبح افتتاح المناطق الطبيعية لاستقبال الجمهور في معظم البلدان ممارسات شائعة وفي بعض الحالات مخططة ومروجة لها، باعتبارها جزء من خطط إدارة المواقع الطبيعية حيث أنه من المهم أن نؤكد على أن هذا النوع من الممارسات يؤدي إلى زيادة تدفق السياح والذي يجب السيطرة عليهم لتجنب التأثيرات السلبية على المواقع الطبيعية، كما أنه من المهم أيضا عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية في المناطق المحمية حيث أن الطاقة الاستيعابية هي عدد الزيارات لموقع يمكنه أن يحتمل هذه الزيادات من دون أن يكون هناك تدهور في الموقع أو إحداث تغيرات في عملياتها البيولوجية والإيكولوجية.

بالإضافة إلى المشاكل الناجمة على حركة السياحة والتنوع البيولوجي الذي يعاني أيضا من آثار التسهيلات والترتيبات في أماكن السياحة، الذي يسبب ضررا كبيرا في البلدان التي شهدت تنمية سياحية كبيرة، حيث أن البنية التحتية السياحية ساهمت بشكل كبير في تمسخ الساحل وتدهور وإختفاء الموارد الطبيعية، أما في بعض البلدان القليلة التي لم تكن فيها تنمية سياحية كبيرة مازالت تحتوي على مساحة كبيرة من الساحل الذي لا يزال في حالة ممتازة، لأن هذه الدول لديها حاليا رغبة في تنمية السياحة في أراضيها لذلك تحاول الاستفادة من تحليل وتفادي الأخطاء التي وقعت فيها الدول التي سبقتها في تنمية السياحة **(Rais, 2008, pp. 6-7)**.

2.2.2.4 تأثير الاحتباس الحراري و فساد الطبيعة:

يمكن للسياحة أن تساهم في الإسراف في الطاقة البترولية والزيادة في خطورة الاحتباس الحراري الذي من شأنه أن يؤدي إلى استنزاف الطبيعة حيث تشير الدراسات إلى أن نسبة الزيادة في التلوث الجوي العام في البلدان السياحية قد تصل من 25 **%** إلى 30 **%** و الذي يمثل 3.5 **%** من الإشعاعات العالمية لغاز ثاني أكسيد الكربون، كما أن تآكل الشريط الساحلي أصبح موضوع جدل في الكثير من الدول (تونس الفليبين، الهند ...إلخ) حسب برنامج البلدان المجتمعة في مصلحة البيئة وأن ثلاثة أرباع من كثبان رمال البحر المتوسط فقدت بسبب السياحة الحضرية وفي أكتوبر 2007 قامت وكالات السياحة والبيئة والمناخ **ONU** بالإجتماع في دافوس وذلك لغرض مناقشة أثر الساحة على المناخ، حيث أن هذه المنظمات العالمية إستنتجت أنه إذا إستمرت السياحة على هذه الحال فسوف يؤدي إلى إرتفاع نسبة إشعاعات الغاز إلى 150 **%** في الثلاثين عاما المقبلة وأن السواحل والمناطق الجليدية خاصة في البلدان النامية وفي بعض الجزر سوف تتأثر بالتغيير المناخي وإرتفاع مستوى المياه في البحر.

3.2.2.4 الآثار الإجتماعية و الثقافية:

بطبيعة الحال هناك عدة آثار إجتماعية و ثقافية سلبية للنشاطات السياحية منها:

- الإختلافات الثقافية بين مناطق مصدر السياح و مناطق الهدف؛
- جهل السياح بثقافة السكان المحليين في مناطق الهدف؛
- عدم قدرة السياح على تغيير أنماطهم السلوكية خلال فترة الرحلة السياحية؛
- تأثر الثقافات المحلية في البلاد الهدف بالأنماط الثقافية للسياح مما يؤدي إلى ضياع الهوية الثقافية المحلية خصوصا عند عنصر الشباب الذين يندفعون إلى تقليد السياح في أنماطهم السلوكية دون فهم واضح و حقيقي لها مع عدم إمكانية مسايرة مثل هذه الأنماط نظرا لغياب القدرة المالية.

5. تحليل النتائج:

إن الدولة الجزائرية تمتلك من الثروات السياحية ما يؤهلها أن تحتل الصدارة على المستوى الإفريقي وحتى العالمي أو أن تكون منافسة على الأقل للدول المجاورة، وذلك من خلال إمتلاكها إمكانيات سياحية متنوعة و كذا خصائص طبيعية وثقافية وتاريخية تمثل في حد ذاتها مصدرا لجذب السياح نحو هذا البلد، فلا بد من تثمين وإستغلال هذه الإمكانيات وتوجيهها لخدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة من خلال الإهتمام بقطاع السياحة والنهوض بهذه الصناعة.

يمكن القول أن إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يحمل فرص ومكاسب للربح وتهديدات بالخسارة على المنشآت السياحية والفندقية بإعتبار أن قطاع السياحة الجزائرية هو قطاع حديث وناشئ، ويبقى الأهم هو كيفية التعامل بطريقة إيجابية مع هذا الإنفتاح لتعظيم مكاسب الرفاه وتحجيم سلبياته وذلك بإتخاذ وإنتهاج سياسات وإستراتيجيات تأهيلية للقطاع السياحي على المستوى الكلي والجزئي.

1.5 نتائج:

- جاءت الإتفاقية العامة للتجارة والخدمات حتى يمكن تحرير تجارة الخدمات على النحو الذي يكفل تقديم الخدمة بأفضل مستويات الكفاءة وبأسعار تنافسية إلى مستهلكيها؛

- أقرت إتفاقية الخدمات إلتزام الأعضاء لمبدأ الشفافية بالنسبة للقوانين واللوائح والتدابير المتعلقة بالتجارة في الخدمات والتي تتخذها الدول لحماية مقدمي الخدمات الوطنية من منافسة مقدمي الخدمات الأجانب، كما أن إلتزام كل عضو بإنشاء نقطة إستفسار للرد على إستفسارات الأعضاء بشأن هذه القواعد و التدابير، ولا شك أن تحقيق هذه الشفافية وما تحدث من ثقة لدى مقدمي الخدمات وقابليته للتوقع إنما يسهم بدرجة كبيرة في نفاذ الخدمات إلى الأسواق؛

- تعتبر السياحة ظاهرة إجتماعية وإقتصادية وتعد من القطاعات الرائدة في إحداث التنمية لكثير من الدول، وذلك لما توفره من فرص جديدة للتشغيل وتنوع في مصادر الدخل ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؛

- رغم إمتلاك الجزائر لمقومات طبيعية كبيرة وثروات سياحية هائلة تجعلها مؤهلة أكثر سواء على الصعيد المغاربي أو على الصعيد الدولي تؤهلها لإمتلاك حصة كبيرة في السوق السياحية إلا أنها لم تتمكن من الحصول إلا على حصة صغيرة جدا من الموارد المالية للسوق السياحية الدولية؛

- يعتبر قطاع السياحة عاملا من عوامل تطور الإقتصاد و نشاطا يكمل بقية الأنشطة الإقتصادية والثقافية والإجتماعية، كما أنها صناعة متكاملة تتضمن التخطيط والإستثمار والبناء والترويج والتسويق وتتفاعل مع باقي قطاعات الإقتصاد في المساهمة في عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛

- إن تحرير الخدمات السياحية في الجزائر من خلال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة يحمل معه جملة من الإنعكاسات والتحديات على القطاع السياحي التي تتنوع بين إيجابية منها وسلبية إذ تبقى المنافع الإيجابية مجرد فرص تحملها إجراءات التحرير والتي يتوقف تحققها وحدوثها فعلا على عدة إعتبارات كالجهود المبذولة في هذا القطاع للإرتقاء بمستوى المنتوجات والخدمات السياحية المحلية إلى مصاف المقاييس العالمية لزيادة قدرتها التنافسية في هذا المجال، وكذا دور الدولة في تهيئة المناخ الإستثماري الملائم لنشاطها في حين أن الإنعكاسات السلبية في تحديات فعلية ومؤكدة الوقوع وذلك إنطلاقا من واقع قطاع السياحة في الجزائر.

2.5 التوصيات:

إن ما تطرقنا له حول موضوع السياحة الدينية لا يمكن أن يتم إلا وفق برنامج تنموي متكامل يعتمد على مجموعة من التوصيات:

- تجنب التحرير السريع لبعض النشاطات الخدمية الأساسية ذات الأثر على عملية حشد المدخرات الوطنية والاستثمار المحلي كنشاط السياحة والتامين والبنوك؛

- وضع استراتيجية تترابط فيها القطاعات الخدمية بالقطاعات الإنتاجية، مستهدفة تحقيق معدلات نمو ملموسة في حال انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة؛

- ضرورة التحول نحو الرقمنة وذلك بإنشاء بنك معلومات بالتنسيق مع القطاعات الشريكة، وذلك للتعريف بالمناطق السياحية والترويج لها، إلى جانب انشاء بوابة خاصة بالمؤسسات الفندقية؛

- ضرورة تشجيع الاستثمار السياحي أمام الأجانب من خلال حزمة من الإعفاءات الضريبية، وذلك عبر تطبيق نسب مخفضة على الحقوق الجمركية، وكذا الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.

6. قائمة المراجع:

1.6 باللغة العربية:

- بهاجيراث لال داس. (2006). منظمة التجارة العالمية: دليل للاطار العام للتجارة الدولية. الرياض: دار المريخ للنشر.
- حسين الفحل. (2007). الجاتس و أفاق التجارة العربية في الخدمات. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23 (العدد 02)، حسين الفحل ، الجاتس و أفاق التجارة العربية في الخدمات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 23 العدد الثاني 2007 ، ص 128.
- رانيا محمود عبد العزيز عمارة. (2008). تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات (*GATS*) (المجلد الطبعة الاولى). الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- زيد منير عبوي. (2008). الإقتصاد السياحي. عمان: دار الراية للنشر و التوزيع.
- سامي احمد مراد . (2007). سامي احمد مراد ، تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الجاتس) ، المكتب العربي للمعارف ، الطبعة الأولى 2007 ، ص 43 ، 44 (المجلد الطبعة الاولى). القاهرة، مصر: المكتب العربي للمعارف.
- صفوت عبد السلام عوض الله. (2002). الجاتس و منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة في الخدمات المالية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- عادل عبد العزيز السن. (2009). تحرير تجارة الخدمات في ضوء الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و مفاوضات جولة الدوحة (الفرص والتحديات). المؤتمر العربى الرابع مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية " الفرص والتحديات أمام الدول العربية ". صنعاء : المنظمة العربية للتنمية الإدارية. تاريخ الاسترداد 15-18 فبراير, 2009
- عامر عيساني. (2010). الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة-حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في علوم تسيير المؤسسات. باتنة، الجزائر: جامعة باتنة.
- عبد الباسط وفا. (2000). سياسات التجارة الخارجية. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع.
- عبد القادر فتحي لاشين. (2005). الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (*GATS*)و علاقتها بقطاع النقل في الدول العربية. القاهرة: المنظمة العربية لتنمية الإدارية.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2005). الجات و آليات منظمة التجارة العالمية (من الأورجواي لسياتل و حتى الدوحة). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- عبد الواحد العفوري . (2000). العولمة و الجات (التحديات و الفرص). القاهرة : مكتبة مدبولي.
- ماجد فهمي نجم . (دون سنة نشر). الأثر الإقتصادي لتحرير خدمات القطاع السياحي العربي على الأدلاء (المرشدين السياحيين) دراسة حالة عن سلطنة. تاريخ الاسترداد 05 03, 2019، من مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية: https://www.kantakji.com/economics-policy/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AB%D8%B1-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%

- مثنى طه الحوري ، و إسماعيل محمد علي الدباغ . (2001). مبادئ السياحة و السفر (المجلد الطبعة الاولى). الأردن: مؤسسة الورق للنشر و التوزيع.
- محمد قوية. (2002). انعكاسات التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية. مجلة الباحث، العدد 01، محمد قوية ، انعكاسات التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث ، العدد 01 ، جامعة الأغواط 2002 ، ص22.
- محمد محمد على ابراهيم. (2003). الآثار الإقتصادية لإتفاقية الجات. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- هاني دويدار. (2001). أثر الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات *GATS* في المهن الحرة. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

2.6 باللغة الأجنبية:

- AZmeh, c. (2009). le rôle de libéralisation de commerce des services dans le développement économique : le cas des services financier. paris, france: thèse pour obtention du grade de docteur de l'université de paris 01 , sciences économiques.
- Marceau, G., & Doussin, A. (2010, avril 25). L'Organisation Mondiale du Commerce. Revu JMT, 1-23.
- McKinnon, M. (2013). Mobilizing Business for Trade in Services. Geneva, Switzerland: International Trade Centre, Palais des Nations, 1211 Geneva 10.
- MTA. (2008). SCHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENT TOURISTIQUE "SDAT 2025", Livre 1 Le diagnostic : audit du tourisme algérien. Algérie: Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme.
- Nations Unies. (2001). Manuel des Statistiquesdu commerce internationaldes services. Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement. Genève: Publication des Nations Unies.
- Rais, C. (2008, juin). tourisme - Plan Bleu. Récupéré sur Etude régionale a promouvoir un tourisme durable en méditerranée : Fréquentation touristique et biodiversité: http://www.planbleu.org/publications/atelier_tourism
- Tessa , A. (1993). économie touristique et aménagement de territoire. Alger: OPU.
- Wolfrum, R., Stoll, P.-T., & Fein, C. (2008). WTO -- trade in services (Vol. 06). Boston: Martinus Nijhoff.
- World Trade Organization. (2010, November). measuring trade in services - World Trade Organization. Retrieved 02 10, 2019, from World Trade Organization: Http: //www.wto .org / english /res _e/statis_e/services_training_module_e.pdf